قالت العرب

فَلَم أَرَ خُلقاً كَالقُنوعِ لِأَهله وَأَن يُجمِلَ الإنسانُ ما عاشَ في الطَلَب / وَلَم أَرَ فَضلاً تَمَّ إِلّا بِشيمَة وَلَم أَرَ عَقلاً صَحَّ إِلّا عَلى أَدَب / وَلَم أَرَ في الأَعداءِ حينَ خَبَرتُهُم عَدُوّاً لِعَقلِ المَرءِ أَعدى مِنَ الغَضَب / وَلَم أَرَ بَينَ اليُسرِ وَالعُسرِ خُلطَةً وَلَم أَرَ بَينَ الحَيِّ وَالمَيتِ مِن سَبَب

المشهد

العدد 358 – السنة الرابعة عشرة - السبت 15 أغسطس 2026م - 2 ربيع الأول 1448 هـ

بين خالد يوسف والغمرى وندا:

النظام والإخوان: نصف قرن من التقاطع والصدام والتوظيف

هذا المقال ليس قراءة منفردة فى علاقة النظام بالإخوان، وإنما هو ثمرة تفاعل مع ثلاث مقالات تناولت المسألة من زوايا مختلفة: مقال خالد يوسف «فى ظلال الخوف»، والتعقيب المنهجى للدكتور محمد الغمري، ثم النقد اللاذع للدكتور أيمن منصور ندا.

اختلفت المقالات الثلاثة فى تفسير العلاقة وحدودها؛ فرأى خالد يوسف فى الخوف من الإخوان واستخدامهم بوصفهم البديل المخيف مفتاحًا لفهم استمرار النظام، ونقل الغمرى النقاش إلى بنية المجال السياسى وقدرته على إنتاج البديل، بينما ركز ندا على طريقة تركيب الرواية التاريخية، محذرًا من تحويل تتابع الوقائع إلى دليل على وجود خطة واحدة ممتدة.

التفاعل بين هذه القراءات يفتح سؤالًا أعمق: لماذا ظلت علاقة النظام بالإخوان، رغم تغير الرؤساء والظروف والوقائع، تعود مرارًا إلى الصيغة نفسها: تقاطع، ثم صدام، ثم توظيف للخوف؟

أظن أن الإجابة لا تكمن فى افتراض «عقل واحد» أدار هذه العلاقة طوال نصف قرن، كما لا تكمن فى اعتبار ما جرى مجرد سلسلة من المصادفات والنتائج غير المقصودة. المدخل الأوضح هو النظر إلى التحول فى المشروع السياسى للدولة الذى بدأ مع السادات، وأعاد تشكيل علاقتها بالمشروع الإخوانى ذى المرجعية الدينية.

وهنا تظهر نقطة التحول الأساسية.

حمل المشروع الناصرى قطيعة واضحة مع المشروع الإخوانى. لم تكن المواجهة بينهما مجرد صراع على السلطة، وإنما كانت مواجهة بين تصورين للدولة والمجتمع والشرعية والمشروع الوطني. ولذلك كان الصدام بين عبد الناصر والإخوان صدامًا بين مشروعين متعارضين، وكانت الدولة تسعى إلى إقصاء المشروع الإخوانى من المجال السياسي.

مع السادات تغيرت قواعد اللعبة.

لم يصبح مشروع الدولة مشروعًا إخوانيًا، ولم يتطابق مع مشروع الجماعة، لكن القطيعة التى كانت قائمة بين المشروع الناصرى والمشروع الإخوانى لم تعد قائمة بالصورة نفسها. حدث تحول فى اتجاه الدولة السياسى والاقتصادى والاجتماعي، ووجد النظام الجديد فى التيار الإسلامى قوة يمكن أن تتقاطع معه فى مواجهة خصومه، خصوصًا الناصريين واليسار، وفى إعادة ترتيب المجال العام.

ومن هنا بدأت علاقة مختلفة.

لم يعد الإخوان مجرد مشروع يناقض مشروع الدولة، بل أصبحوا مشروعًا يتقاطع معه فى مساحات، ويصطدم به عندما يصل الأمر إلى السلطة.

وهذه النقطة أساسية لفهم نصف قرن من العلاقة.

فإذا كان هناك تقاطع بين المشروعين، فلماذا الصدام؟

لأن التقاطع فى المشروع لا يعنى إمكان اقتسام السلطة.

يمكن أن تتفق مع قوة سياسية فى رؤية بعض القضايا، أو أن تجد مصلحتك فى استخدامها ضد خصومك، لكنك عندما تصل إلى السؤال الحاسم: من يحكم؟ ومن يملك الدولة؟ ومن يملك حق تمثيل المجتمع؟ ينتهى مجال الشراكة.

وهكذا يصبح الصدام بين النظام والإخوان، فى لحظته الحاسمة، صراعًا على السلطة أكثر منه صراعًا على المشروع.

وهذا يفسر التذبذب الذى حكم العلاقة منذ السادات: تعاون أو استفادة متبادلة حين تتلاقى المصالح، ثم صدام حين يتحول الإخوان إلى منافس على السلطة، ثم توظيف وجودهم وخطرهم السياسى حين يصبح ذلك مفيدًا للسلطة.

لم يكن الأمر إذن تحالفًا دائمًا، كما لم يكن عداءً دائمًا.

كان علاقة متحركة بين التقاطع والصدام والتوظيف.

السؤال الذى يطرح نفسه هو: فى أى لحظة يحتاج النظام إليهم، وفى أى لحظة يخشاهم، ومتى يصبح الخوف منهم مفيدًا له؟

السادات نفسه يقدم المثال الأول والأوضح. فقد احتاج إلى التيار الإسلامى فى مواجهة خصومه، وفتح له مجالًا أوسع مما كان متاحًا فى عهد عبد الناصر. لكن القوة التى ساعد النظام على إطلاقها لم تكن مستعدة لأن تبقى مجرد أداة فى يد السلطة. وحين بدأ الخلاف ينتقل من مساحة التقاطع إلى مساحة المنافسة على السلطة، تغيرت العلاقة.

هنا نصل إلى ما التقطه خالد يوسف، حتى لو بالغ فى بعض استنتاجاته.

فالإخوان لم يكونوا مجرد خصم سياسى للنظام؛ أصبحوا أيضًا البديل الذى يمكن أن يخشاه المجتمع.

وهنا تتحول المعادلة من «أنا أفضل» إلى «أنا أقل سوءًا من البديل».

لا يحتاج النظام، فى هذه الحالة، إلى إقناع المجتمع بأن كل ما يفعله جيد. يكفى أن يظل السؤال الآخر حاضرًا: وماذا سيحدث إذا ذهب النظام؟

إذا كان الجواب الذى يستحضره الناس هو: الإخوان، فإن الخوف من البديل يصبح أحد عوامل استمرار الوضع القائم.

لكن الأهم أن التخويف من الإخوان لم يكن موجهًا إلى الداخل وحده.

فى مراحل مختلفة، كان وجود الإخوان حاضرًا أيضًا فى إدارة العلاقة مع الخارج. فعندما تطالب قوى خارجية بفتح المجال السياسى أو تخفيف القبضة على المعارضة أو الإفراج عن الإسلاميين، يصبح بالإمكان طرح سؤال آخر: ماذا سيحدث إذا اتسع المجال؟ ومن سيكون المستفيد الأكبر من هذا الانفتاح؟

وهكذا يمكن أن يتحول الإخوان إلى رسالة سياسية موجهة إلى الخارج أيضًا: إن الضغط من أجل الانفتاح لا يعنى فقط توسيع المشاركة، وإنما قد يفتح الطريق أمام قوة ذات مشروع دينى وتنظيمى قادرة على ملء الفراغ.

هذه الوظيفة لا تعنى أن النظام كان يريد الإخوان فى الحكم، ولا أن الطرفين كانا متحالفين سرًا. تعنى شيئًا أكثر تعقيدًا: أن وجود الإخوان كان يؤدى وظيفة مختلفة باختلاف اللحظة؛ فقد يكونون قوة يمكن الاستفادة منها، أو خصمًا ينبغى احتواؤه، أو خطرًا ينبغى مواجهته، أو فزاعة يمكن استخدامها لتبرير استمرار القبضة.

وهنا تحديدًا تصبح العلاقة بين النظام والإخوان أكثر قابلية للفهم.

النظام لا يحتاج إلى الإخوان حلفاءً دائمين، كما لا يحتاج إلى اختفائهم الكامل. فى بعض اللحظات تكون قوتهم مفيدة، وفى لحظات أخرى يصبح تمددهم خطرًا، وفى لحظات ثالثة يصبح الخوف منهم أكثر فائدة من وجودهم السياسى نفسه.

جندي يحاول السيطرة على الحشود لدى اقتياد أحد المطلوبين خارج مسجد الفتح في احتجاجات ٢٠١٣ على فض رابعة

ومن هنا تكمن المفارقة الأعمق:

الإخوان ليسوا مجرد خصم للنظام، والنظام ليس مجرد خصم للإخوان؛ كلاهما يتحرك داخل مساحة من التقاطع، لكن السلطة لا تحتمل شريكًا فيها.

ولذلك، كلما اقترب التقاطع من السياسة، أمكن التعاون. وكلما اقترب من السلطة، بدأ الصدام. وكلما أصبح الصدام مكلفًا، عاد الخوف ليؤدى وظيفته.

أما الطرف الذى ظل غائبًا عن هذه الثنائية فهو المجتمع نفسه؛ ليس لأنه لا يريد التغيير، وإنما لأنه لم يمتلك، طوال عقود، المجال السياسى الكافى لإنتاج بديل مدنى مستقل قادر على منافسة المشروعين معًا.

المشكلة، إذن، لم تكن فقط فى خوف المصريين من الإخوان، ولا فى خوف النظام منهم، وإنما فى أن العلاقة بين الطرفين ظلت تحاصر المجال السياسى كله داخل ثنائية مغلقة: نظام يحتكر السلطة، وإخوان يمثلون البديل الأكثر تنظيمًا والأكثر إثارة للخوف. وفى المساحة الواقعة بينهما غاب المجتمع، أو بالأدق حُرم من امتلاك المجال الذى يستطيع فيه أن ينتج بديله.

ولذلك فإن كسر هذه الثنائية لا يكون بانتصار أحد طرفيها على الآخر، وإنما بإعادة السياسة إلى المجتمع؛ بحيث يصبح قادرًا على إنتاج بدائل متعددة، لا تحتاج إلى النظام كى تحكم، ولا إلى الإخوان كى تعارض، ولا إلى الخوف من أحدهما كى تثبت شرعيتها.

ولعل هذه هى الخلاصة الأهم لنصف قرن من العلاقة:

لم يكن الإخوان مجرد خصم للنظام، ولم يكن النظام مجرد خصم للإخوان. كان كل منهما، بدرجات مختلفة، جزءًا من الثنائية التى أغلقت المجال أمام بديل ثالث.

ولهذا فإن السؤال الذى ينبغى أن يشغلنا اليوم ليس: من ينتصر فى هذه الثنائية؟

وإنما: كيف تنتهى الثنائية نفسها؟

بقلم: محمد حماد

موزعًا بالتساوى بين القوى الموجودة. كانت هناك قوى مدنية كثيرة، لكنها كانت أضعف تنظيمًا وأقل جاهزية، بينما كان الإخوان يملكون تنظيمًا وخبرة وشبكة اجتماعية وقدرة على التحرك. فملأوا الفراغ.

وهذه الحقيقة لا تثبت أن النظام أسقط مبارك لكى يأتى بالإخوان، كما لا تثبت أن وصول الإخوان كان مجرد مصادفة.

إنها تكشف نتيجة تاريخية أكثر أهمية: عندما يُغلق المجال السياسى طويلًا أمام القوى المدنية، لا يختفى البديل، وإنما يصبح البديل الأكثر تنظيمًا هو الأكثر قدرة على الظهور عند لحظة الانفجار.

ومن هنا اكتملت الثنائية التى تحدث عنها خالد. النظام يخشى الإخوان.والإخوان ينازعون النظام على السلطة.وقطاع من المجتمع يخشى الإخوان.والخوف منهم يصبح، فى الوقت نفسه، أحد عناصر حماية النظام من بديل لا يثق به المجتمع.

لكن هذه ليست كل القصة.

تتحمل القوى المدنية، دون شك، مسؤولية كبيرة عن ضعفها: التناحر، والشخصنة، والانقسامات، وضعف التجذر الاجتماعي، وعدم القدرة على بناء مشروع سياسى مشترك يتجاوز لحظة الاحتجاج.

ومن الخطأ أن نرد كل هذا إلى النظام وحده. لكن من الخطأ المقابل أن نعتبر هذه المسؤولية دليلًا على أن المجال كان مفتوحًا أمامها وأنها فشلت وحدها.

الحقيقة أكثر تركيبًا، ضعف القوى المدنية يجعل المجال أكثر قابلية للانغلاق، والانغلاق يزيد ضعفها، وضعفها يجعل البديل المنظم الأكثر قدرة على الظهور عند الأزمات هو البديل الذى كان موجودًا أصلًا.

وهكذا يعيد المجال إنتاج نفسه.

ومن هنا يمكن أن نفهم اعتراض أيمن منصور ندا على قراءة خالد يوسف.

فهو محق فى التحذير من تحويل تتابع الوقائع إلى دليل على وجود نية واحدة امتدت من السادات إلى مبارك وما بعدهما.

لكن رفض «الخطة الواحدة» لا يعنى رفض النمط.

ليس هناك خطة واحدة، لكن هناك تحولًا سياسيًا بدأ منذ السادات، أعاد تشكيل قواعد العلاقة بين الدولة والمشروع الإخواني؛ وهناك تقاطع موضوعى بين المشروعين، ومصالح تتقاطع، وصراع على السلطة حين يصبح الإخوان منافسًا حقيقيًا، ثم استخدام للخوف من هذا المنافس حين يصبح الخوف منه مفيدًا.

وهنا يصبح التاريخ أكثر تعقيدًا من أن يفسر بالمؤامرة، وأكثر انتظامًا من أن يفسر بالمصادفة.

قد تتغير النيات، لكن البنية تستمر. وقد تتغير الأدوات، لكن بعض الوظائف السياسية تتكرر. وقد يتغير الأشخاص، لكن علاقة القوة بين المشروعين تظل قادرة على إعادة إنتاج نفسها.

ولهذا فإن العبارة الأدق ربما هي: قد لا يكون التاريخ قد صُنع بخطة واحدة، لكنه أيضًا لم يصنع نفسه.

فالنيات تتحرك داخل بنية، والبنية تتغير بفعل القرارات، والقرارات تنتج نتائج لم تكن كلها مقصودة، ثم تتحول هذه النتائج إلى واقع يفرض خيارات جديدة.

وهذا بالضبط ما يجعل علاقة النظام بالإخوان مثالًا مهمًا على كيفية صناعة التاريخ السياسي.

السؤال الأهم، إذن، ليس كيف أمكن لخطة واحدة أن تستمر، وإنما: كيف أمكن لتقاطع المشروعين أن يعيد، عبر عهود مختلفة، إنتاج العلاقة نفسها؟

والإجابة تبدأ من السادات.

بقلم: محمد حماد

فمنذ التحول الذى أحدثه، لم تعد العلاقة بين الدولة والإخوان علاقة قطيعة كاملة، كما لم تصبح علاقة تحالف دائم. أصبحت علاقة تتحرك بين التقاطع حين تتلاقى المصالح، والصدام حين يبدأ الصراع على السلطة، وتوظيف الخوف من الإخوان حين يصبح وجودهم أو خطرهم مفيدًا للسلطة.

وهنا تكمن المفارقة الأعمق:

الإخوان ليسوا مجرد خصم للنظام، والنظام ليس مجرد خصم للإخوان؛ كلاهما يتحرك داخل مساحة من التقاطع، لكن السلطة لا تحتمل شريكًا فيها.

ولذلك، كلما اقترب التقاطع من السياسة، أمكن التعاون. وكلما اقترب من السلطة، بدأ الصدام. وكلما أصبح الصدام مكلفًا، عاد الخوف ليؤدى وظيفته.

أما الطرف الذى ظل غائبًا عن هذه الثنائية فهو المجتمع نفسه؛ ليس لأنه لا يريد التغيير، وإنما لأنه لم يمتلك، طوال عقود، المجال السياسى الكافى لإنتاج بديل مدنى مستقل قادر على منافسة المشروعين معًا.

المشكلة، إذن، لم تكن فقط فى خوف المصريين من الإخوان، ولا فى خوف النظام منهم، وإنما فى أن العلاقة بين الطرفين ظلت تحاصر المجال السياسى كله داخل ثنائية مغلقة: نظام يحتكر السلطة، وإخوان يمثلون البديل الأكثر تنظيمًا والأكثر إثارة للخوف. وفى المساحة الواقعة بينهما غاب المجتمع، أو بالأدق حُرم من امتلاك المجال الذى يستطيع فيه أن ينتج بديله.

ولذلك فإن كسر هذه الثنائية لا يكون بانتصار أحد طرفيها على الآخر، وإنما بإعادة السياسة إلى المجتمع؛ بحيث يصبح قادرًا على إنتاج بدائل متعددة، لا تحتاج إلى النظام كى تحكم، ولا إلى الإخوان كى تعارض، ولا إلى الخوف من أحدهما كى تثبت شرعيتها.

ولعل هذه هى الخلاصة الأهم لنصف قرن من العلاقة:

لم يكن الإخوان مجرد خصم للنظام، ولم يكن النظام مجرد خصم للإخوان. كان كل منهما، بدرجات مختلفة، جزءًا من الثنائية التى أغلقت المجال أمام بديل ثالث.

ولهذا فإن السؤال الذى ينبغى أن يشغلنا اليوم ليس: من ينتصر فى هذه الثنائية؟

وإنما: كيف تنتهى الثنائية نفسها؟

بقلم: محمد حماد

هل ولّى زمن المقاومة؟

يُعد القرن العشرون أكثر فترات التاريخ الحافلة بحركات التمرد الثورية والمقاومة المسلحة والسلمية. شهد ذاك القرن منذ بداياته عددا من الثورات الكبرى فى التاريخ كله وهى الثورة الروسية وثورة الهند السلمية والثورة الصينية، بجانب عدد من الثورات المهمة المؤثرة فى أقاليمها وفى حركات التحرر فى دول القارات التى عانت من الاستعمار لقرون طويلة. كان ذلك القرن، قرن الشعوب التى قالت لا.

قالت لا.. للإمبراطوريات، للاحتلال، للحكم المفروض عليها، لا لفكرة تقسيم العالم إلى أمم تسيطر، وأمم أخرى لا تملك حقها فى تقرير مصيرها ومستقبلها. فى ذلك القرن كانت المقاومة سمة عامة فى حياة الشعوب، لا استثناء. كانت اللغة السياسية التى تكلم بها العالم الذى رزح تحت الاحتلال والقهر قرونا طويلة. من الهند إلى الجزائر، من فيتنام إلى جنوب أفريقيا، من أمريكا اللاتينية إلى آسيا وأفريقيا والشرق العربي، خرجت أجيال كاملة تحمل إيمانا بأن الاحتلال مهما طال، ليس قدرًا أبديًا.

لم يكن هذا الإيمان رومانسية ثورية، فقد شهد تحولًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الثانية وشغل مكانًا ومكانة بارزتين فى النظام الدولى الناشئ. ففى عام ١٩٤٥، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٥١٤ الذى أعلن حق الشعوب فى تقرير مصيرها ودعا إلى إنهاء الاستعمار بأشكاله المختلفة. انتقلت فكرة التحرر من كونها حلمًا لدى الحركات الوطنية فأصبحت لغة معترفاً بها فى السياسة الدولية.

سلاح المقاومة المطلوب إسرائيليا وأمريكيا

فى بدايات القرن العشرين، كان الاستعمار كأنه قدر حتمى وحقيقة راسخة لا يمكن زوالها. إمبراطوريات تملك جيوشا هائلة وإدارات وموارد وأساطيل، وهناك شعوب محكومة تبدو أضعف من أن تغير ميزان القوة. لكن التاريخ أثبت أن القوة لا تقاس فحسب بعدد الجنود والأسلحة. كانت هناك قوة أكثر غموضا وأشد عمقاً، قدرة الشعب على سحب رضاه من النظام الذى يحكمه، وتحويل الاحتلال من حقيقة تبدو حتمية إلى مسألة لا يمكن أن تستمر بلا مقاومة.

هنا تتجسد إحدى أهم أفكار المقاومة، أن الاحتلال لا يمكنه أن يعيش بالقوة العسكرية وحدها، إنما يحتاج إلى قدر من القبول، الاعتياد، الخوف، والانقسام. حين تبدأ هذه العناصر فى الانهيار يصبح الحاكم أقوى عسكرياً، لكنه أضعف سياسياً. تاريخ المقاومة ليس تاريخ السلاح وحده، بل تاريخ العصيان المدني، الإضراب، المقاطعة، الاحتجاج، بناء التنظيمات الوطنية، تشكيل الوعي، خلق رواية مضادة لرواية السلطة.

التجربة الهندية المثال الأكثر تجسيدا لمبدأ أن المقاومة لا تختزل فى الحرب فحسب. ارتبط اسم المهاتما غاندى بنموذج من المقاومة المدنية جعل من العصيان وسيلة لإعادة توزيع القوة السياسية بين الحاكم والمحكوم. لم يكن جوهر الفكرة أن الإنسان يستطيع أن يهزم الدولة فى معركة عسكرية، إنما أن الدولة ذاتها تحتاج إلى تعاون المجتمع لكى تستمر. إذا انسحب هذا التعاون على نطاق واسع، تحولت القوة الظاهرة إلى عبء سياسي. طور غاندى مبدأ الثورة السلمية الذى نادى به وبلوره بعض المفكرين ومنهم هنرى ثورو. نجحت ثورة الهند فى إجبار بريطانيا العظمى على الرحيل بعد تفاوض مع المهاتما غاندى لتتحرر الهند فى عام ١٩٤٧.٧٧٧

تشير الدراسات المقارنة إلى أنه بين عامى ١٩٠٠ و٢٠٠٦ كانت حملات المقاومة المدنية، وفق قاعدة البيانات التى درستها إيريكا تشينويث وماريا ستيفان، أكثر نجاحا من الحملات المسلحة بأكثر من المثل فى تحقيق أهدافها المعلنة. يرتبط ذلك بقدرة الحركات المقاومة على إشراك قطاعات اجتماعية أوسع، وجذب التأييد، وإحداث انشقاقات داخل مؤسسات الاحتلال.

هذا لا يعنى أن كل مقاومة سلمية تنجح، ولا أن المقاومة المسلحة كانت بلا أثر فى التاريخ. التاريخ أكثر تعقيدًا من أى قاعدة إحصائية. شهد القرن العشرون حروب تحرير مسلحة لعبت دورا حاسما فى إنهاك الاستعمار ورحيله. كانت فيتنام والجزائر من أبرز الأمثلة على ذلك، وإن كانت لكل منهما ظروف تاريخية شديدة الخصوصية. فى الجزائر تحولت حرب التحرير ضد فرنسا إلى صراع طويل ومكلف انتهى باستقلال البلاد عام ١٩٦٢، بينما انتهى الوجود الفرنسى فى الهند الصينية بعد هزيمته فى ديان بيان فو عام ١٩٥٤. مما يجب ذكره أن الدراسات التاريخية أظهرت أن صراعات داخلية فى فيتنام والجزائر تضمنت منذ مراحل مبكرة تنافسا بين قوى محلية مختلفة، لذلك يجب التمييز بين المقاومة بوصفها فكرة سياسية وأخلاقية، وبين أفعال قامت بها جماعات رفعت شعار المقاومة. المقاومة ليست معصومة من الخطأ لمجرد أنها تقاوم احتلالاً، الثورة ليست مقدسة لمجرد أنها ثورة. قد يكون الهدف عادلا لكن الوسائل قد لا تكون كذلك.

إن المقاومة فى جوهرها، ليست معركة بين قوتين ماديتين فحسب، إنها معركة على الشرعية. المستعمر يمكنه بقوته العسكرية أن يسيطر على الأرض، لكنه لا يستطيع أن يجعل أبناء الأرض يؤمنون بأن وجوده حق طبيعي. يستطيع أن يفرض الإدارة، لكنه سيجد صعوبة فى فرض الولاء. يمكنه أن يسجن آلاف الأشخاص، لكنه لا يستطيع أن يسجن الفكرة والإرادة.

يمكن فهم الثورة باعتبارها لحظة يتغير فيها وعى الجماعة بذاتها. قبل الثورة يقول الناس، نحن نعيش هكذا لأن العالم هكذا. بعدها يبدؤون فى قول شيء آخر، نحن نعيش هكذا لأن أحداً فرض علينا أن نعيش هكذا. هذا التحول فى الجملة هو بداية التحول السياسى كله وبدء المقاومة.

تبدأ المقاومة حين يسقط الحاجز النفسى بين الإنسان والسلطة. حين يكتشف الفرد أن الحاكم ليس قوة طبيعية من قوى الكون، وأن الحدود التى تبدو أبدية قد تكون من صنع البشر، وأن الخوف الذى حكم حياته سنوات طويلة يمكن أن يفقد سلطانه فى لحظة جماعية واحدة. لذلك كانت الدول الاستعمارية تهتم بالسيطرة على التعليم ووسائل الدعاية والرواية التاريخية، لأن السيطرة على تفسير الواقع تسبق السيطرة على السلوك. إن أخطر ما يفعله الاحتلال بالشعب ليس أن يقول له، لن يمكنكم مقاومتنا، إنما أن يجعل الشعب قول هذه الجملة لأفراده وجماعاته.

إذا كان النصف الأول من القرن العشرين، سنوات المقاومة والثورة والتحرر، فقد حصل تحول كبير فى النصف الثانى من القرن العشرين، ازداد وضوحا بعد نهاية الحرب الباردة. تغيرت بنية العالم. تراجعت الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية، أصبحت غالبية البلدان المستعمرة سابقا دولا مستقلة من الناحية القانونية. وظهرت بنية دولية جديدة تتصدرها أمريكا، وترافق ذلك مع نظام اقتصادى عالمى أكثر تشابكا، مؤسسات دولية، أسواق، شركات عابرة للحدود، وأشكال جديدة من النفوذ لا تشبه الاحتلال العسكرى التقليدي.

لم يعد المستعمر فى أحوال كثيرة جندياً يقف على حاجز فى شارع، أصبح النفوذ أكثر تعقيداً، اقتصاديا وتكنولوجيا وإعلاميا، وتحالفات وضغوط دبلوماسية، مؤسسات مالية وشبكات مصالح. تغيرت طبيعة الأمور، لم يعد السؤال، كيف نطرد الجيش الأجنبي؟ إنما كيف تستطيع دولة مستقلة رسميا أن تمتلك قرارها السياسى والاقتصادى فعلاً؟

يعد هذا أحد أخطر الأوهام السياسية فى العصر الحديث، الاعتقاد بأن انتهاء الاستعمار القانونى يعنى انتهاء كل أشكال التبعية. لكن الوهم الأكثر خطورة، الاعتقاد بأن الشعوب عاجزة أمام القوى الكبرى.

التاريخ لا يؤيد هذا اليأس، أمريكا نفسها لم تكن دائما القوة التى لا يمكن تحديها. فقد واجهت حركات احتجاج اجتماعى واسعة، واجهت فى فيتنام حرباً طويلة خرجت منها خاسرة بالمعنى السياسى للحرب. وها هى تواجه المقاومة الإيرانية التى أحرجتها أمام العالم. كما واجه النظام العالمى خلال العقود الماضية موجات من العصيان والاحتجاج والتغيير السياسى لم تكن كلها خاضعة للمنطق العسكري. فى بلاد مختلفة من العالم أثبتت الجماهير أن القوة السياسية يمكن أن تنشأ من أعداد الناس ومن قدرتهم على التنظيم، لا من امتلاك السلاح فقط.

إن الأبحاث الحديثة فى المقاومة المدنية تشير إلى أن نجاح الحركات لا يتوقف على حجم المشاركة وحده، بل على قدرتها على توسيع قاعدة المشاركة، والصمود أمام القمع، والابتكار السياسى فى مواجهة قوى الاحتلال. لقد تغيرت صورة المتمرد أو المقاوم فى المخيال السياسي، لم يعد المتمرد بالضرورة ذلك الرجل الذى يحمل بندقية فى الجبل. قد يكون عاملاً يرفض الاستسلام، أو صحفيا يصر على كشف الحقيقة، أو نقابيا يدافع عن حقوق العمال، أو مواطنا يرفض أن يعتاد الظلم حتى يصبح الظلم جزءا من الحياة اليومية. قد تكون المقاومة فعلا جماعيا هادئا لكنه شديد العمق، أن يرفض المجتمع كله أن يتصرف وكأن الوضع المفروض عليه طبيعى وألا يتعاون مع الاحتلال بأى شكل.

تبدأ فلسفة التمرد من سؤال قديم، هل الإنسان ملزم أخلاقيا بطاعة القوة لمجرد أنها قوة؟

من سبارتاكوس إلى الثورات الحديثة، من حركات الاستقلال الوطنى إلى حركات الحقوق المدنية، يتكرر المعنى نفسه بصور مختلفة، هناك لحظة يكتشف فيها الإنسان أن القانون والعدالة ليسا بالضرورة شيئا واحداً، وأن السلطة قد تكون قانونية فى نظر مؤسساتها لكنها فاقدة للشرعية فى نظر ضحاياها. فى تلك اللحظة يظهر التمرد بوصفه احتجاجا على الفجوة بين ما هو قائم وما ينبغى أن يكون.

لم تعد المقاومة بالضرورة جيشاً فى الجبال، لم تعد الثورة بالضرورة عنفاً مسلحاً، لم يعد الاحتلال علماً أجنبياً يرفرف فوق مبنى حكومى هو مقر إدارة الاحتلال. أصبحت الصراعات السياسية أعقد تركيباً، أصبح الصراع على الوعى والشرعية والهوية جزءا أساسيًا من الصراع.

لذلك ليس صحيحا القول إن المقاومة أصبحت بلا جدوى لأن القوى العظمى أقوى من أى وقت مضى. القوة العظمى تستطيع أن تهزم جيشا، لكنها تواجه مشكلة مختلفة حين تصبح المشكلة سياسية وأخلاقية وشعبية فى آن واحد. تستطيع دولة قوية أن تدمر خصماً عسكرياً، لكن من الصعب عليها أن تجعل شعباً كاملاً يحبها بالقوة، تستطيع أن تفرض الصمت، لكن الصمت ليس دائما اقتناعا.

التاريخ لم يكن يوما سجلا لما فعله الأقوياء فحسب، إنه أيضا سجل للحظة التى نظر فيها الضعفاء إلى القوة وقالوا، ليس إلى الأبد.

بقلم: رفعت رشاد